

---

## الفصل الثاني:

# الصراعات والتناقضات بين حرية التعبير وبين القيم الديمقراطيّة وغير الديمقراطيّة

---

### مقدمة

تطرقنا في مقال الافتتاح الخاص بالبرنامج الى أن الحق في التعبير الحر، كباقي الحقوق، غالباً ما يتناقض مع حقوق وقيم أخرى، أكثر منها أهمية، أو مساوية لها، أو أقل منها أهمية. تتطلب حالات التناقض بين القيم الديمقراطيّة ذات القيمة الإيجابية رعاية خاصة.

عندما يكون هناك تناقض ما بين حرية التعبير وبين مبادئ الديمقراطيّة، يتوجب العمل بهدف حماية كافة المبادئ. لتقليل الأضرار المحتملة المتوقعة لبعض المبادئ نتيجة اختيار من بين قيم متعددة ذات قيمة ديمقراطية إيجابية، يجب التصرف وفقاً لسلسلة الخطوات التالية:

- أ. إيجاد حل خلاق يتيح تحقيق القيمتين.
- ب. إيجاد التوازن بين القيم.
- ت. التنازل عن القيمة الأقل أهمية (في حال وجودها).
- ث. منع التعبير الحر.

سنحاول في فعاليات هذا الفصل دراسة كيفية تصرفنا في الحالات التي يوجد بها تناقض بين القيم الديمقراطيّة وبين تلك القيم غير ديمقراطية التي تشكل في بعض الأحيان جزءاً من نمط حياة المواطنين. سنحاول دراسة ما إذا كان يجب تطبيق مبدأ حماية حرية التعبير أيضاً على القيم غير ديمقراطية، أو ينبغي تقييدها؟

### ماذا يوجد بين حرية التعبير والتحريض؟

يعتبر التمييز ما بين حرية التعبير المشروعة وبين التعابير التحريضية أمراً مهماً لنقاش تقييد حرية التعبير. هناك موقفان مركزيان يحددان ماهية التحريض:

1. النهج النفعي، اختبار هذا النهج هو مدى احتمال حدوث ضرر على أرض الواقع الذي قد تسببه التعابير الديمقراطيّة.
2. النهج المبدئي، بناء عليها، تعتبر مضامين التعابير المسيئة في الديمقراطيّة وأعضائها بمثابة من يحدد حرية التعبير والتحريض.

## النظرية النفعية لتقييد حرية التعبير

تحدد النظرية النفعية لتقييد حرية التعبير التحريض بالمقولات التي تشكل "خطراً واضحاً وحالياً". كان القاضي الأمريكي أوليفر فاندل هولمز من صاغ هذا التعريف، بحيث أنه حدّد بقراره في عام 1919 الفرق بين حرية التعبير والتحريض كالتالي:

"على أية حال، يتوجب فحص الكلمات التي ينطق بها المتحدث، كما ينبغي أن نسأل عما إذا كانت طبيعة هذه الكلمات وما إذا كانت الظروف التي قيلت فيها تشكل خطراً واضحاً وفورياً، ما يعني حدوث أي ضرر بأعقاب هذه الكلمات وبسببها، يتوجب على الكونغرس منع هذا الضرر عن طريق القانون. ... لا تنطبق حماية حرية التعبير على من يصرخ كاذباً بأن هناك "حريق" في المسرح ويسبب الذعر لدى الجمهور. مبدأ حرية التعبير لا يمنع الإنسان من قول ما يريد حتى لو كان له نفس تأثير القوة الجسدية."<sup>1</sup>

التحريض هو الأقوال التي تشكل خطراً واضحاً وفورياً، بحيث يكون تأثيره مماثل لتأثير القوة البدنية غير اللفظية. يعتبر مضمون الأقوال التحريضية مهماً، ولكن ليس بما يكفي لنزع شرعية قوله. السؤال الحاسم هو في أي سياق قيلت هذه التصريحات، وما هو تأثيرها على المدى القصير. تسمح صيغة التحريض هذه بحظر بعض الأقوال المحددة، لكنها تقلص بشكل كبير تقييد حرية التعبير بشكل عام.

من الممكن تلخيص الإشكاليات الخاصة بمبدأ الخطر الواضح والفوري في النقاط التالية:

1. تعريف الخطر هو تعريف شخصي، كما هو منوط بنمط حياة من يقوم بتعريفه.
2. من الممكن أن يكون للخطاب تأثير مدمر على المدى الطويل. قد يتيح تقييد تعابير والتعابير المسيئة في المدى القريب أضراراً مختلفة (من الممكن اعتبار الوعظ النازي آمن للمجتمع في لحظة معينة، ولكن، قد يكون تأثيره التراكمي كبيراً وشديد الخطورة).
3. هناك بعض الأمور التي يجب حظر تعابيرها بشكل مبدئي بغض النظر عن مدى تأثيرها. صيغت هذه النقطة بناء على الأغلبية كمعيار بديل للنظرية النفعية ولتعريف التحريض.

## النظرية المبدئية لتقييد حرية التعبير

نستطيع أن نتعلم عن النظرية المبدئية لتقييد حرية التعبير من أقوال رفائيل كوهين-ألماغور:

"... لست شريكاً في آراء شماغرو وباراك، لأنه نظراً للمخاطر التي تواجهها الدولة والديمقراطية، يتوجب التمسك بمعيار ما يهدف تقييم المخاطر، وبناء عليه يتم اتخاذ القرار بما يتعلق باختيار أسلوب الحماية في رأيي، سيكون من المناسب اعتماد نهج "التفسير الخلاق" الخاص بالقاضي إغرنيت والتطرق الى وثيقة الإستقلال بهدف إلغاء قائمة "كاخ" من دافع مبدئي أساسي. ... موضوع الدفاع عن الديمقراطية هو مبدأ أخلاقي وليس موضوعاً مشروطاً بمستوى الخطر أو بمدى بعده."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كولكه، جيورا. حرية الفرد والهيكل القانوني في الديمقراطية الفيدرالية (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1987، الصفحة 331)

<sup>2</sup> كوهين-ألماغور، رفائيل. حدود التسامح والحرية: نظرية ليبرالية ومكافحة الكهنية (القدس: نيفو للنشر، 1994، الصفحة 242-243).

تحدد النظرية المبدئية بوجوب تحديد الأمور كتحريرض بناء على محتوياتها. يجب تقييد أو منع التعابير ذات المضامين التي تنكر مبادئ الديمقراطية، سواء إن كان لذلك "خطر فوري" أم لا.

سواء قبلنا بالنظرية النفعية أم قبلنا بالنظرية المبدئية، هناك تخوفاً من الاستخدام السيء لهذه التعريفات بهدف الحد والمس بحرية التعبير، بحيث أنها مبدأ اساسي لاستمرارية النظام ونمط الحياة الديمقراطي. لذلك، يتوجب إبراز أهميتها لمن يتعلم الديمقراطية، والحاجة لأستخدام قانون التحريرض بشكل حذروخاضع للرقابة.

## فعالية رقم 1:

### الصراعات ما بين حرية التعبير وبين القيم الأخلاقية الأخرى

#### أهداف الفعالية

- أ. تعلم كيفية العمل في ظل التناقضات بين حرية التعبير وبين القيم الديمقراطية الأخرى.
- ب. تعلم مراحل العمل في حالات التناقض بين حرية التعبير وبين القيم الديمقراطية الأخرى، وللتدرب على تطبيقها.

#### الأدوات

- ✦ 4 بطاقات – مكتوب على كل واحدة منها واحد من أربعة مراحل العمل في حالات التناقض بين الحقوق والقيم الديمقراطية، المراحل مرفقة.
- ✦ قائمة أحداث.

#### سيرورة الفعالية

1. نضع الأربع بطاقات على أرضية الغرفة، بحيث يكون مكتوب عليها مراحل العمل الأربعة التي تخص حالات التناقض بين حرية التعبير وبين القيم الديمقراطية الأخرى.
2. تقسيم المشاركين الى مجموعات مكوّنة من 5 مشاركين/ات كل واحد. تتلقى كل مجموعة حدث أو مجموعة من الأحداث التي تحتوي على تناقض بين القيم الديمقراطية وحرية التعبير. يُطلب من كل مجموعة فحص هذه الأحداث وفقاً للمراحل الظاهرة في بطاقات العمل. على المشاركين أن يفحصوا أهمية تنفيذ هذه المراحل على الحدث الذي تلقوه.
3. بعد انتهاء جميع المجموعات من مهامها، يتوجب تجميع الطلاب والطالبات للنقاش العام.
  - على كل مجموعة أن تصف مرحلة تفكيرها بما يتوافق مع المراحل المقترحة للتعامل مع التناقض بين حرية التعبير وبين مبادئ الديمقراطية الأخرى.
  - على المشاركين أن يحاولوا اتخاذ قرار مبدئي بما يتعلق بتنفيذ مراحل العمل المقترحة.
4. نقاط لتلخيص الفعالية:
  - ماذا سنتعلم عن مراحل العمل في حالات التناقض بين حرية التعبير وبين القيم الديمقراطية الأخرى؟
  - يُطلب من المشاركين أن يعرضوا موقفهم بما يتعلق باقتراح التعامل مع التناقضات ما بين حرية التعبير وبين القيم الديمقراطية الأخرى بناء على المراحل الذي تعلموها.

**A** يتوجّب على المُوجّه أن يعكس وضع حرّية التعبير في المجموعة، وأن يعكس الفجوات ما بين الحق في التعبير الحر وبين مبادئ ديمقراطية أخرى في السيرة التي تحصل في الغرفة.

بطاقات مراحل العمل:

حالات التناقض ما بين الحقوق والقيم الديمقراطية:

1. إيجاد الحل بشكل خلاق بحيث يسمح بتحقيق القيمتين
2. إيجاد التوازن بين القيم
3. التنازل عن القيمة الأقل أهمية (في حال تواجد ذلك)
4. منع التعبير الحر

**A** ملاحظات للموجّه:

عدد الأحداث هنا أعلى من عدد المجموعات المتوقع في صف اعتيادي. يتوجب على الموجّهين أن يختاروا الأحداث الملائمة للصف، وأن يكونوا على دراية بالمواد أو الشروط التعليمية ذات العلاقة. من الممكن إعطاء المجموعة أكثر من حدث.

## بطاقات الأحداث:

أ.	منع/السماح بمظاهرة خاصة بالأقلية الفلسطينية في حيفا المس بحريّة الحركة مقابل حريّة التعبير.
ب.	منع/السماح بمظاهرة خاصة باليمين المتطرف في أم الفحم الحق بالاعتراض مقابل المس بمشاعر الجمهور وأمنه
ت.	نشر أسماء المشتبه بهم بالجرائم الجنائية حق الاحترام وللسمعة الطيبة مقابل حق الجمهور للمعرفة
ث.	توفير المعلومات للجمهور عن الوضع الصحي للمرشحين للانتخابات حق الجمهور بالمعرفة مقابل الحق بالخصوصية
ج.	نشر إسم المعلمّ وعلامات بجروت- الثانوية العامة الخاصة بطلاب صفه حق الاحترام والخصوصية مقابل حق الجمهور بالمعرفة
ح.	الكشف عن تصرفات لا أخلاقية لمرشحين لمناصب في الكنيست أو المجالس المحلية حق الجمهور بالمعرفة مقابل الحق بالخصوصية
خ.	الكشف عن التصريحات المالية الخاصة بالمرشحين للوظائف العامة في البلدية حق الجمهور بالمعرفة مقابل الحق بالخصوصية
د.	نشر نتائج امتحان البجروت- الثانوية العامة الخاصة بالمدارس حق الجمهور بالمعرفة مقابل حق الخصوصية
ذ.	نشر معلومات للجمهور على برنامج استثمار الغاز الطبيعي حق الجمهور بالمعرفة مقابل حق الامن

## فعالية رقم 2: نظريتان للتمييز بين حرية التعبير والتحرير؟

### أهداف الفعالية:

- أ. تعلّم التمييز بين حرية التعبير والتحرير بناء على النظرية النفعية "مبدأ الخطر الواضح والفوري"، والنظرية المبدئية.
- ب. الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل نظرية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.
- ت. الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل نظرية للمجموعات المسيطرة والمجموعات المستضعفة.
- ث. الوقوف على الصعوبات والمشاكل التي يواجهها تنفيذ هذا المبدأ بواسطة التمرين.

### الأدوات

- ✦ خلفية للموجه: التمييز بين النظرية النفعية والنظرية المبدئية وفحص إيجابيات ومساوئ كل منهما
- ✦ بطاقات "النظرية النفعية – للتمييز ما بين حرية التعبير والتحرير (بشكل مكبر على اللوح، أو بطاقة لكل تلميذ).
- ✦ بطاقات "النظرية المبدئية للتمييز ما بين حرية التعبير والتحرير – (بشكل مكبر على اللوح، أو بطاقة لكل تلميذ).
- ✦ نُسخ عن أحداث جارية مختلفة ذُكرت في الصحافة (مرفقه) – بنفس عدد الطلاب. إن كانت هناك أية مشكله في التعامل مع الأحداث المقترحة، من الممكن الطلب من الطلاب أن يأتوا بأحداث يعتبرونها تحريضاً ليتم طرحها للنقاش أمام المجموعة.

### سير الفعالية

#### المرحلة أ – النظرية النفعية

1. يوضح الموجه ما هو "مبدأ الخطر الواضح والفوري" للتمييز بين حرية التعبير والتحرير – حسب النظرية النفعية. "من الممكن، بل ومن المفضل أن يتم قمع حرية التعبير، وذلك عند تواجد الخطر الواضح والفوري، أو يقين بأن ضرراً خطيراً سيحصل للأمن الشخصي أو للأمن الجماعي نتيجة لنفس الخطاب. التحرير هو التعبير الذي يؤدي بناء على ظروف الحدث إلى أعمال عنف، وإلى أعمال غير قانونية" (موشيه نجبي، 1977).
2. العمل في مجموعات تحتوي على 4-5 مشاركين: يتم توزيع ورقة الأحداث على جميع الطلاب والطالبات، ويُطلب منهم/ن العمل بناء على الترتيب التالي:
  - أ. يطلب من الطلاب أن يقرؤوا ورقة الأحداث، وعلمهم اتخاذ القرار بشكل فردي بموضوع منع النشر أو السماح به بناء على النظرية النفعي..

- ب. بعد ذلك، على كل مجموعة أن تحاول الوصول الى قرار مشترك بناء على النظرية النفعية "الخطر الواضح والفوري" – بأي من الظروف يتوجب منع النشر؟ وبأي الظروف يتوجب السماح به؟ (حتى لو ان هذه النظرية غير مقبولة عليهم).
- ت. على أعضاء المجموعة أن يفحصوا الصعوبات التي واجهتهم أثناء صياغة القرار المشترك بما يتعلق بالحالات التي يتوجب بها منع النشر، وتلك التي يتوجب بها السماح به.
- ث. على أعضاء المجموعة أن يستوضحوا إن كان في التمرين أمثلة كانت مسموحة للنشر بناء على النظرية المقترحة، ومع ذلك، يتوجب منعها.

## المرحلة ب – النظرية المبدئية

1. يوضح الموجّه ماهية "النظرية المبدئية للتمييز بين حرية التعبير وبين التحريض".  
وفقاً للنظرية المبدئية أو الأخلاقية – يتوجب استبعاد الخطاب المخالف للاتفاق الديمقراطي، والذي ينص على أن "لكل شخص حق متساو للحرية"، وأنه ليس من العدل والأنصاف بأن يتمتع من لا يتبنى مبادئ الديمقراطية بثمارها ومميزات، مثل حرية التعبير. وبعبارة أخرى: من غير المسموح أن نتفوه بكلمات تُناقض الديمقراطية ويمكن ان تسبب في إلغائها. "حماية الديمقراطية هي مبدأ أخلاقي، وليس موضوعاً مربوطاً بمستوى خطورة ما" (كوهين ألماجور، 1994).
2. العمل في مجموعات متكونه من 4-5 مشاركين (من الممكن أن تكون نفس المجموعات من المرحلة السابقة). يُطلب من المجموعات العمل بناء على الترتيب التالي:
  - أ. تتلقى المجموعات قائمة الأحداث الخاصة بالقسم أ، على كل مجموعة أن تقرر بشكل مشترك بناء على النظرية المبدئية للتمييز بين حرية التعبير وبين التحريض، هل يتوجب السماح بنشرها أم لا.
  - ب. يتوجب على المشاركين أن لا يبدوا مواقفهم الشخصية بما يتعلق بالموضوع المتداول، بل عليهم فحص تنفيذ النظرية المتداولة على الأحداث الظاهرة في القائمة.
  - ت. على المشاركين أن يفحصوا - هل هناك حالات تم منع نشرها بناء على النظرية المبدئية وهم يعتقدون بوجود السماح بنشرها؟
  - ث. على المشاركين أن يفحصوا - هل هناك حالات تم السماح بنشرها بناء على النظرية المبدئية وهم يعتقدون بوجود منع نشرها؟
  - ج. على المشاركين أن يلخصوا الإشكالية الخاصة في النظرية المبدئية، كما عليهم أن يلخصوا حسناتها.

## المرحلة ت – حوار تلخيصي أمام الجميع

على الحوار أن يتطرق الى النقاط التالية:

- أي من النظريات المقترحة – النظرية المبدئية أو النظرية النفعية – قلّص حرية التعبير أكثر، وأي منهم وسّعه؟

- ما هي النظرية التي كانوا ليختاروه من بين النظريتين المقترحتين ليتم تبنيه في الدولة. إن أراد المشاركون أن يقترحوا معايير أخرى، عليهم طرحها للنقاش أمام الطلاب/ات في الغرفة التدريسية.
- هل تعطي الاقتراحات الجديدة الردود بما يتعلق بالمشاكل التي ظهرت أثناء تنفيذ النظريات المقترحة السابقة؟
- A من الممكن تخصيص الوقت لنقاش صعوبة الفصل بين النشاط المبني على الأساس المبدئي وبين النشاط المبني على المواقف الشخصية.

### خلفية للموجه:

تعرض هذه الفعالية أسلوبين للتمييز بين حرية التعبير والتحرير - النظرية النفعية والنظرية المبدئية. النظرية النفعية: تميّز بين حرية التعبير وبين التحريض وفق النتيجة المتوقعة. كما أنها تقترح فحص ما إذا كانت الأقوال التي قيلت تشكل "خطرًا واضحًا وفوريًا" على الإنسان وبيئته. إن الخطر الواضح الناجم عن الأقوال هو ما يميّز بين حرية التعبير وبين التحريض. النظرية المبدئية: تفحص النظرية المبدئية مضمون إقوال الشخص، بغض النظر عن الحالة التي قيلت فيها. مضمون ينكر مبادئ الديمقراطية سواء كان لذلك "خطر فوري" أم لا. يجب تقييده أو منعه.

### إيجابيات وسلبيات النظرية النفعية:

بشكل عام، ان أفضلية النظرية النفعية هي بسببها الدائم لتوسيع مساحة حرية التعبير، لان فرض القيود عليها وتحديدها يحدث فقط اذا ثبت وجود خطر واضح ومؤكّد. أما في الحالات الأخرى فلا تقييد على حرية التعبير حتى ولو كان هنالك ضرر على الآخرين.

مثلاً: أقوال رئيس الحكومة بيبي نتنياهو في يوم الانتخابات سنة 2015 ، ما يعرف بخطاب " العرب يتدفقون على مراكز الاقتراع" لا يُحسب تحريضاً حسب النظرية النفعية، ولكنه يعتبر كذلك حسب النظرية المبدئية. مجموعة الأقلية - تعتبر أن العيب الرئيسي في النظرية النفعية هو أنها يمكن ان تتضرر في الحالات التي يجب علينا ان نقرر حقوق من سيتم المس بها، حقوق الأكثرية أم الأقلية.

مثلاً: من وجهة نظر الأقلية، ليس هناك من خطر في تعليم قصائد الشاعر الفلسطيني محمود درويش، ولكن الإسرائيليين ينظرون إلى الأمر بشكل مختلف. يفضل الإسرائيليون أن يكون النقاش في هذه المعضلة وفق النظرية النفعية بينما الأقلية العربية تفضّل نقاشاً وفق النظرية المبدئية.

مجموعة الأكثرية- تعتبر أنه بسبب التعليل "الخطر الفوري" في النظرية النفعية قد تكون هناك حالات يصادق بها على نصوص أدبية تشكل خطراً على الأكثرية للمدى البعيد، ولكن لا تشكل خطراً على المدى القريب، من جهة الأقلية يمكن أن تكون إستفادة على المدى القريب لكن ليس على المدى البعيد.

مثلاً: يتم تعليم كتاب "ثورات هميلخ" في الكنيس ولم يتم منعه بما أنه لا يوجد دليل يؤكد أنه يسبب الإساءة بحسب النظرية النفعية. بينما كان سيتم رفضه بحسب النظرية المبدئية ، دون علاقة بالنتائج المباشرة والمؤكدة.

## إيجابيات وسلبيات النظرية المبدئية:

عمومًا، إن إيجابية النظرية المبدئية تكمن في تحديد حرية التعبير مما يؤدي الى تقليص الإساءة للأفراد المنتمين لمجموعة الأكثرية وللأقليات. هذا التحديد لحرية التعبير هو من سلبيات النظرية المبدئية لأنه يحد من التفكير العقلاني، وفهم الواقع والتعبير الشخصي.. الخ. (أنظر مقال الافتتاحية).

مثلاً: "نشرت حركة "ام ترتسو" العنصرية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" صور الطلاب المشاركين في المظاهرة الداعمة للأسرى الفلسطينيين تحت عنوان: "في ذكرى الاستقلال – طلاب يتضامنون مع المخربين" في إشارة إلى الأسرى الفلسطينيين. وقام نشطاء هذه الحركة المتطرفة بكتابة تعليقات عنصرية بحق الطلاب منها: "يجب حرقهم"، "الموت للعرب"، "إرهابيون"، "هذه الجامعة العبرية وليست العربية"، "يجب قتلهم"، "مخربون...".  
يشار الى أنه شارك عدد من الطلاب العرب من الجامعة العبرية في القدس، في حرم هار هتسوفيم، بمظاهرة رفع شعارات تضامنية مع الأسرى في السجون الإسرائيلية، وقام العشرات من نشطاء حركة "إم ترتسو" بالتظاهر قبالة الطلاب العرب وهتفوا بعبارات عنصرية ضد العرب". (نشر في موقع الشمس، 25.4.2012).

وفق النظرية المبدئية، فإن الكثير من النصوص المسيئة لا يُسمح بنشرها، مما يؤدي الى عدم الكشف عن الأخطار المتوقعة من الكاتب/ الناشط/ الحركة على الجمهور. لذا لا يمكن معالجة الأمر سواء قانونيًا أو تربيويًا أو بأي طريقة أخرى.

هناك سلبيات وإيجابيات مشتركة للنظريتين فيما يتعلق بمجموعات الاكثرية والاقلية، تؤثر على كل أفراد المجتمع، وعلى جميع المجموعات المكونة له. بمعنى أنه سواء كنت منتمية لمجموعة الأكثرية أو كنت منتمية لمجموعة الأقلية فإن تطبيق النظرية النفعية تحدد من التفوهات المسيئة فقط في الحالات التي تشكل فيها خطرًا حقيقيًا، وأيضًا تنطبق النظرية المبدئية على كل حالة ولذلك فهي أكثر شمولاً. لكن من وجهة نظر الكل، تسمح النظرية النفعية بحرية أكبر للتعبير بينما تحدد النظرية المبدئية منها.

يمكن بالطبع إضافة العديد من الأمثلة الأخرى، ومع ذلك فهذه الأمثلة يمكنها أن توضح الأهمية العملية للنقاش النظري حول النظريتين للتمييز بين حرية التعبير والتحرير.

### بطاقة التعريف أ – النظرية النفعية

مبدأ الخطر الواضح والفوري للتمييز ما بين حرية التعبير وبين التحريض (اختبار النتيجة)

تحدد النظرية النفعية التحريض بالأقوال التي تشكل "خطرًا واضحاً وفورياً".

السؤال الحازم بما يتعلق به هو – بأي سياق قيلت الأمور وماذا يُتوقع أن يكون تأثيرها في المدى القصير.

[...] تبنى القضاة إغزنت وباراك النهج الخاص بهولمس، والذي يتيح، بل وأنه يحدّد قمع حرية التعبير، وذلك في حالة "الخطر الواضح والفوري" أو "يقين حتمي" للتسبب بالضرر الشديد بالأمن الشخصي أو الجماعي نتيجة لهذه "التعابير". [...] التحريض هو التعبير الذي يخلق في ظروف معينة (مضمون التعبير، والمتحدث، والمستمع، والأجواء) تراكم من الدوافع التي تؤدي الى القيام بأعمال عنيفة وغير قانونية". (موشيه نيجي، 1997).

## بطاقة التعريف ب – النظرية المبدئية

للتفريق ما بين حرية التعبير وبين التحريض (اختبار المضمون)

تحدد النظرية المبدئية أنه يتوجب تعريف الأمور كتحرير وفقاً لمحتوياتها. لا ينبغي أن يكون التحريض مُميّزاً عن طريق تقدير نتائج الفعل بل بشكل مبدئي. يجب تحديد أو منع المحتوى الذي يُنكر مبادئ الديمقراطية، سواء كان ذلك منوطاً بـ "خطر وشيك" أم لا. يتوجب استنكار الأقوال التي تلغي الإتفاق الديمقراطي المتعلق "بالحق بالحرية المتساوية لكل إنسان". بناء على هذا المعيار، فإنه ليس من العدل أن يتمتع أولئك الذين لا يتقبلون المبادئ الديمقراطية بامتيازاتها. "موضوع حماية الديمقراطية هو بمثابة مبدأ أخلاقي، وهو ليس موضوعاً مشروطاً بمستوى الخطر ومكانها" (كوهين إلماغور، 1994: 241)

## أحداث لفحص المواقف

الحدث الأول:

التغذية القسرية

موقع - تايمز اوف اسرائيل: نقلاً عن الوزير إردان

"قرار إطلاق سراح علان مبني بالأساس على موقف نقابة الأطباء الإسرائيلية، بقيادة د. ايدلمان، لرفض معالجة المضرين عن الطعام حتى فقدانهم لوعيهم أو الخوف من أضرار دائمة"، خلال فترة علاجه، طالب د. ايدلمان وهدد الأطباء لعدم الإنصياع للقانون بالرغم من قرارات لجنة الأخلاقيات في المستشفى. حان الأوان لنقابة الأطباء الإسرائيلية ورئيسها ان يحترموا القانون بدلاً من اتخاذ خطوات تؤدي في نهاية الأمر إلى إطلاق سراح إرهابيين.

رئيس نقابة الأطباء الإسرائيلية: "أقوال الوزير إردان تحريض وحشي ضدي" وكذلك "صوت الأطباء واحد – تسييس الطب مرفوض والتغذية القسرية تعذيب".

## الحدث الثاني :

محاكمة خطيب وغيرها من المحاكمات على أساس كتابات الفيسبوك تُنذر بقدوم مرحلة ظلامية خطيرة وغير مسبوقه من قمع حرية الفلسطينيين بالتعبير السياسي.

تنظر محكمة الصلح في عكا، غداً الثلاثاء 27.10.2015 الساعة الواحدة ظهرًا، بطلب الشرطة تمديد اعتقال الشاب أنس خطيب (19 عامًا) من شفاعمرو حتى نهاية الإجراءات القضائية ضده. وكان خطيب قد اعتُقل يوم 16.10.2015 على خلفية منشوراته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، ولا يزال رهن الاعتقال حتى اليوم. من جهتها، قدّمت النيابة العامة لائحة اتهام تنسب لخطيب تهمة التحريض على العنف والإرهاب وذلك بمصادقة المستشار القضائي للحكومة. ولا تعتمد لائحة الاتهام بحق خطيب الذي يمثلته محامو عدالة، إلا على منشورات تعتبرها الشرطة "تحريضية". ومنها شعار "القدس عربية" و "عاشت الانتفاضة" و "أنا على قائمة الانتظار".

هذا وأكد محامو عدالة بأن محاكمة خطيب هي مصادرة خطيرة لحقّ الفلسطينيين بالتعبير السياسي: "الهدف من استمرار اعتقال خطيب ومحاكمته هو تخويف وترهيب المجتمع الفلسطيني من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن دعمهم لشعبهم". وأضاف محامو عدالة بأنّ تهمة التحريض لها أسس قانونية واضحة جدًا، منها أن يكون التحريض واضح وغير قابل للتأويل على تنفيذ عملية اعتداء فعلية وعينية ومحددة، ولا يُمكن للتحريض أن يكون مجرد مقولة ضبابية. كذلك فإن القانون يعتبر المقولة تحريضية فقط حين يكون هناك احتمال فعلي وقوي لأن تتسبب هذه المقولة بدفع ناس لتنفيذ هذا الفعل العنيف. أما في قضية أنس خطيب فنرى أن المنشورات لا تُشير إلى أي حدث أو شخص عيني، كما أنّ للمتهم لا يوجد أي سلطة للتأثير على الجمهور، إذ نرى أن أكثر كتاباته انتشارًا مما جاء في لائحة الاتهام لم يحصل على أكثر من 70 كبسة "Like".

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مركز عدالة كان قد قدّم عددًا من الطلبات للمستشار القضائي بفتح تحقيقات ضد قيادات إسرائيلية على أثر تصريحات عنصرية وتحريضية خطيرة جدًا منها تصريح ليبرمان "رفع الفأس ونقطع رأس من يقف ضدنا" وتصريح الوزير نفتالي بينيت "قتلت الكثير من العرب، ولا مشكلة في ذلك". إلا أن المستشار القضائي رفض التحقيق بها رغم أن هذه الشخصيات هي قيادات سياسية لها تأثيرها وبدعمها مئات الآلاف من المؤيدين.

وشدد محامو مركز عدالة على أن استغلال "الأوضاع الأمنية" من أجل تمديد الاعتقال لأيام وأسابيع طويلة، ومحاكمة النشطاء على خلفية كتاباتهم يمكنه أن يشكّل منزلقًا خطيرًا يتيح لإسرائيل اعتقال مئات الفلسطينيين بسبب مواقف سياسية تبدو لنا الآن بديهية، مثل شعار "القدس عربية". وقد اعتبر مركز عدالة محاكمة خطيب وغيرها من المحاكمات على أساس كتابات الفيسبوك تُنذر بقدوم مرحلة ظلامية خطيرة وغير مسبوقه من قمع حرية الفلسطينيين بالتعبير السياسي.

### الحدث الثالث:

#### التماس النائبة حنين زعبي، عدالة و"حقوق المواطن" للعليا لإلغاء قرار الكنيست بإبعاد زعبي

قدمت النائبة حنين زعبي إلى جانب مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن صباح اليوم، الثلاثاء 7.10.2014، التماساً ضد الكنيست يطالبون فيه بإلغاء قرار لجنة الكنيست التأديبية بإبعاد زعبي عن الجلسات البرلمانية لمدة ستة شهور. حيث اعتبرها الملتمسون مساً خطيراً بحق النائبة زعبي بالتعبير عن الرأي وبالمشاركة السياسية، وهو قرار اتخذته اللجنة دون أن تكون لها الصلاحية بذلك.

هذا وجاء في الالتماس الذي قدمته المحامية ميسانة موراني والمحامي حسن جبارين من مركز عدالة، والمحامي دان ياكير من جمعية حقوق المواطن، أن قرار اللجنة التأديبية بإبعاد النائبة حنين زعبي من جلسات الكنيست على خلفية تصريحاتها السياسية، بما في ذلك جلسات اللجان المختلفة، لمدة نصف سنة (حتى نهاية كانون ثاني 2015)، إنما هو قرار اتخذ دون أن تكون للجنة صلاحية لاتخاذ، بحيث أن ما تقدمت به النائبة زعبي كان جزءاً من حقها في التعبير السياسي عن الرأي، ولا تشكل مخالفةً سلوكية. كذلك أشار الملتمسون إلى أن القرار اتخذ رغم أن المستشار القضائي للحكومة عارض فتح تحقيق جنائي ضد النائبة زعبي بتهمة التحريض.

كذلك جاء في الالتماس أن إبعاد النائبة حنين زعبي عن جلسات الكنيست يأتي على خلفية أقوالها في مقابلة إذاعية حول خطف المستوطنين وقبل أن يتضح مصيرهم، وقد قالت زعبي في المقابلة ما يلي: "أهذا غريب بأن يقوم من يعيشون تحت الاحتلال، ولا يعيشون حياة طبيعية، يعيشون في واقع تخطف فيه إسرائيل المعتقلين يومياً، أهذا غريب أن يقوموا بعملية خطف؟ (... هؤلاء ليسوا إرهابيين. حتى وإن كنت لا أتفق معهم، هؤلاء ليس أمامهم أي منفذ، أي منفذ... أناس لا يرون امكانية لتغيير هذا الواقع، ولذلك هم مجبرون على استخدام هذه الوسائل. إلى أن تعقل إسرائيل قليلاً، إلى أن يعقل المجتمع الإسرائيلي والمواطنون في إسرائيل قليلاً، إلى أن ينظروا إلى المعاناة، ويشعروا بمعاناة الآخر".

هذا وقد جرّت جملة "هؤلاء ليسوا إرهابيين" ردود فعلٍ صاخبة في الرأي العام الإسرائيلي، وقد عادت النائبة زعبي وأكدت عبر الصحافة العبرية والعربية أكثر من مرة على أنها لا تؤيد المسّ بالمدينين، وأنها ترفض استخدام المصطلح "إرهاب" في الصحافة العبرية لأنه يعبر عن وجهة النظر الإسرائيلية، أحادية الجانب، حول الصراع العربي الفلسطيني، بحيث يعرض الطرف الإسرائيلي على أنه الضحية. في التماسهم أشار الملتمسون إلى أن قرار اللجنة التأديبية ضد النائبة زعبي يعتبر أقصى عقوبة تم فرضها من قبل اللجنة في تاريخ الكنيست على خلفية تصريح ما، وهي أول مرة تُفرض فيها عقوبة من قبل هذه اللجنة بسبب تصريح لم يحوي تهديد، تحريض، تحقير، ذم أو تشهير. من فحص أجراه الملتمسون حول قرارات اللجنة التأديبية للكنيست يظهر أن اللجنة امتنعت حتى الآن من فرض عقوبات على خلفية تصريحات أخطر بكثير تفوّه بها أعضاء الكنيست. هكذا مثلاً امتنعت اللجنة عن فرض عقوبة على عضو الكنيست ميخائيل بن آري الذي وصف أعضاء حركة "سلام الآن" على أنهم "خون يسكرون في وادي كحول" وتصريح من عضو الكنيست إيلي أفالو الذي وصف النائبة زعبي بالـ"خائنة" والـ"قاتلة" وكذلك عضو الكنيست بركوفيتش التي وصفها بالـ"مخرّبة" و"الإرهابية". غير أن هذه التصريحات التي لم تلق أي عقوبة بحق أصحابها، بينما أقسى عقوبة اتخذتها اللجنة ضد عضو كنيست بسبب تصريحاته السياسية كانت إبعاد عن جلسات الكنيست ليوم واحدة، وكان القرار قد اتخذ ضد عضو الكنيست آرية إلداد الذي صرح ضد حكومة شارون-أولمرت بأن "من يتنازل عن منطقة تحت سيادة إسرائيلية، يجب أن يقتل".

#### الحدث الرابع :

طالب مركز "مساواة" لحقوق الجماهير العربية في إسرائيل بالتحقيق في التصريحات ومظاهر العنصرية ضد العرب التي تشوب كرة القدم الإسرائيلية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص كل ما يتعلق بفريق بيتار القدس.

جاء ذلك خلال بيان صحفي قام طاقم المرافعة الدولية في مركز مساواة والائتلاف المناهضة للعنصرية بنصّه لكل من كريسيان ستام – مدير قسم المرافعة والمسؤولية الاجتماعية في الاتحاد العالمي لكرة القدم "الفيفا"، وإيريس هوجو بوفيرير المساعد في قسم المسؤولية الاجتماعية بالاتحاد الأوروبي "يويفا".  
ودعا البيان إلى إطلاق حملة إعلامية لمحاربة العنصرية في ملاعب كرة القدم بالتعاون مع الاتحاد العام لكرة القدم في إسرائيل بشكل مباشر.

وأوصت لجنة الطاعة التابعة له بالتحقيق في التصريحات العنصرية التي شهدتها الملاعب الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بشكل عام والأعمال العنصرية التي قام بها مشجعي، ولاعب، ومديري فريق "بيتار القدس"، حامل كأس الدولة 2009، والذي شوهد لاعبه خلال احتفالات الفوز بالكأس، وتحديداً مهاجم الفريق عاميت بن شوشان، وهو يهتف: "أكرهك سليم طعمة، أنا أكره كل العرب"، وأحداث الاعتداء على عمال تنظيف عرب في استاد تيدي عام 2010، وورشق حافلة فريق اتحاد أبناء سخنين بالحجارة وتحطيم نوافذها بعد خسارة فريق "بيتار القدس" مقابل الفريق السخيني في فبراير/شباط 2011، إضافة إلى حادث الاعتداء على عمال نظافة عرب في مجمع المألحة التجاري، في أعقاب فوز "بيتار القدس" في إحدى المباريات في مارس/آذار الأخير.  
ويذكر أن الاتحاد الدولي لكرة القدم يفعل برنامجاً لمحاربة العنصرية في الرياضة، ويشجع الاتحادات المحلية لكرة القدم العضو في الاتحاد العام على القيام بالمثل، الأمر الذي أكده رئيس الفيفا جوزيف بلاتر في أقواله مؤخراً، بيد أن الاتحاد العام لكرة القدم في إسرائيل فشل بالعمل، بحسب دستور الاتحاد العام لكرة القدم.  
كما طالب المركز باتخاذ إجراءات وقرارات تأديبية تجاه الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، وفريق بيتار القدس على وجه التحديد، والتحقيق في مظاهر العنصرية في كرة القدم الإسرائيلية، ومحاكمة ومقاضاة العنصريين. كما اقترح الائتلاف المناهضة للعنصرية ومركز مساواة على الفيفا واليويفا، فحص مبنى لجنة الطاعة والمحاكم السلوكية التابعة للاتحاد العام لكرة القدم في إسرائيل، وحثهم على العمل بحسب دستور وتعليمات الاتحاد العالمي لكرة القدم – الفيفا، والعمل بحسب المعايير المتبعة اليوم في كرة القدم العالمية وأوروبا.  
تجدر الإشارة إلى أن الملاعب الإسرائيلية تشكل أرضاً خصبة لأعمال العنف خاصة في حال كون إحدى الفرق المشاركة في المباراة فرق عربية حيث رصدت قيادة مناهضة العنصرية أن عدد حالات العنف في ملاعب كرة القدم الإسرائيلية تصل إلى 21 حالة عنصرية هذه السنة، مقابل 65 في السنة الماضية، إذ يعتبر فريق "بيتار القدس" أكثر الفرق عنصرية في توجهه وتعامله مع العرب حيث سبق أن تعرض للاعبون والمشجعون العرب في مباريات ضد هذا الفريق لاعتداءات عنصرية وحشية مصحوبة بشتائم عنصرية، لما يحمله مشجعي هذا الفريق من كراهية للعرب والتي تبدو واضحة في لقاءات الفريق مع نادي اتحاد أبناء سخنين - الممثل العربي الوحيد في الدرجة العليا لدوري كرة القدم في إسرائيل - من خلال الشعارات العنصرية ضد العرب والمسلمين التي يطلقها المشجعون خلال المباراة.

## فعالية رقم 3:

# التناقض بين حرية التعبير وبين أمن الدولة

### خلفية

عند النظر في الصراع بين الحق في التعبير الحروبين حق المواطنين في الأمن، يجب أن نميّز بين قضايا الأمن الداخلي المتعلقة بالعنف بين مواطني الدولة وبين أنفسهم، داخل حدودها وبين القضايا الأمنية المتعلقة بالتهديدات الخارجية في أوقات الحرب. من الجدير ذكره أنه من الصعب الفصل بين الاثنين في إسرائيل، وذلك بسبب عدم وجود حدود للدولة متفق عليها من قبل جميع المواطنين، وبسبب عدم وجود حدود متفق عليها ما بين دولة إسرائيل وبين دول العالم. ظهرت هذه الإشكالية في هذه الفترة أيضا في دول أخرى التي تواجه الحروب في داخلها وخارجها.

سنكتفي في الفعالية بتوفير الفرصة للطلاب لنقاش القضية المذكورة كجزء من تمرين التعامل مع جميع أشكال الصراعات ما بين القيم الديمقراطية من دون أن ندخل في صلب الموضوع.

أنواع العلاقة ما بين حرية التعبير وبين الأمن هي:

1. حرية تعبير تضمن الأمن.
2. حرية تعبير تشكل خطرا على الأمن.
3. توتر بين حرية التعبير وبين الأمن، بحيث أن حرية التعبير قد تحمي الأمن من بعض الجوانب، ولكنه قد يصيبه بالضرر من جوانب أخرى.

### أهداف الفعالية

- أ. تعلم العلاقات بين الحق بحرية التعبير وبين الحق بالأمن الشخصي وأمن المجموعة والأمن القومي.
- ب. التمرن على الطرق التي تعلموها في الفعاليات السابقة للتعامل مع التناقض ما بين الحقوق الديمقراطية المختلفة.

### الأدوات

- 📌 أوراق وأدوات كتابة
- 📌 أجهزة حاسوب مرتبطة بالإنترنت، أو تصريح لاستخدام الهواتف المحمولة.
- 📌 بطاقات أحداث – يُكتب على كل بطاقة واحد من الأحداث من القائمة التالية:
  - فضيحة ويكيليكس (WikiLeaks)
  - مروان مخول وزيارته للبنان
  - جمعية كسر الصمت.

- قرية وادي النعم وخطر المواد السامة
- فضيحة مصابي الكيشون
- اخراج الحركة الاسلامية خارج القانون

### سيرورة الفعالية

1. يتم تقسيم الطلاب لمجموعات تتكون من 5 مشاركين/ات.
  2. على كل مجموعة أن تختار إحدى البطاقات المكتوب عليها واحد من الأحداث التي موضوعها اللقاء بين حرية التعبير وبين الحق بالأمن (القائمة المقترحة أعلاه).
  3. على كل مجموعته أن تبحث عن معلومات متعلقة بالحدث المذكور في البطاقة عبر الإنترنت.
  4. بعد جمع المعلومات ذات الصلة بالحدث المذكور على البطاقة، عليهم أن يقرروا لأي بند ينتهي الحدث المذكور في البطاقة:
    - أ. تضمن حرية التعبير في الحدث المذكور الأمن.
    - ب. تشكل حرية التعبير خطراً على الأمن.
    - ت. توتر بين حرية التعبير وبين الأمن، بحيث أن حرية التعبير قد تحمي الأمن من بعض الجوانب، ولكنه قد يصيبه بالضرر من جوانب أخرى.
    - ث. غير ما ذكر.
- A** إن دار الحديث حول حدث تدعم به حرية التعبير الديمقراطيّة، عليهم أن يشرحوا كيف يتم ذلك. وإن كان الحديث حول حدث تتناقض بين حرية التعبير والأمن، عليهم فحص كيفية العمل بناء على المراحل التي تعلموها في الفعالية الماضية، كما عليهم أن يصيغوا حلاً.
5. حوار مع جميع الطلاب بما يتعلق بالتالي:
    - أ. يتوجب استيضاح المصادر التي استخدمها الطلاب/ات للتعلم عن الحدث.
    - ب. يتوجب استيضاح إن نقصت عليهم أية معلومات ذات علاقة بالمهمة، هل قاموا بالبحث عن هذه المعلومات؟ هل هذه المعلومات موجودة لكنهم لم يجدها؟ هل هم يظنون أن هذه المعلومات لا تُنشر لأسباب أمنية؟
    - ت. على كل مجموعة أن تصف الحدث خاصتهم، وأن تصف تحليل التضارب بين الحقوق التي استخدمها أفرادها، وأن تصف قرارهم بما يتعلق بالتصرف في حالات التناقض المذكورة.
    - ث. على المشاركين أن يعرضوا بشكل منفصل الحالات التي تدعم بها حرية التعبير الأمن، وتلك الحالات التي يتواجد بها تضارب.
  6. حوار تلخيصي: يُطلب من الطلاب أن يُلخصوا بشكل حرمدي تعلمهم عن العلاقة بين حرية التعبير وبين الحق بالأمن.